

# دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع (ورقة علمية)



إعداد /

أ.د. فتحية محمد باحشوان

15. أغسطس. 2021



جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز اليمن انفورميشن سنتر  
ولايسمح بإعادة طبع البحث أو أي جزء منه أو نقله دون إذن خطي مسبق من المركز

[www.yemeninformation.org](http://www.yemeninformation.org)

البريد الإلكتروني: [YIC@yemeninformation.org](mailto:YIC@yemeninformation.org)

مكتب صنعاء: 216282-1-967 - مكتب عدن: 772415913 - مكتب إب: 426502-04

## المقدمة:

تولي دول كثيرة اهتماماً متزايداً بالمشاريع الصغيرة وتقدم لها العون والمساعدة وفقاً للإمكانيات المتاحة، ونظراً لأهميتها فقد أخذت معظم الدول النامية تشجع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة سيما بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة الكثير من المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة.

وتعد المشاريع الصغيرة من الاتجاهات الحديثة في البيئة الاقتصادية، إذ لم يُسمع أو يُتداول هذا المسمى إلا في نهاية الثمانينات من القرن العشرين، بعد أن أصبحت فرص العمل ضمن الحكومة تكاد تكون معدومة، ولا تكفي مخرجات التعليم العالي ولا تغطي طالبي العمل؛ فالعمل ضمن المشاريع الصغيرة يعد الأنسب لعلاج هذه المشكلة -دون إرهاق الدول مبالغ طائلة- من خلال خلق فرص وظيفية جديدة. وتعد المشاريع الصغيرة في أغلب البلدان، لا سيما النامية، الماكنة الرئيسة لازدهار النمو الاقتصادي، في حين أن تدهورها يؤدي إلى تنامي ظاهرة البطالة وشيوع الركود الاقتصادي، بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدارة الدخل، علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

تتعاظم أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والمتقدمة، لما أثبتته معدلات النمو المرتفعة الحالية لهذه المشاريع وقدرتها الفائقة على علاج بعض القضايا مثل البطالة والفقر إضافة إلى تحقيق التنمية للمجتمع.

وهي تتميز بالتعدد والتنوع؛ فهي تفتح المجال للكثير من الاستثمارات بشكل يساعد في استغلال وتوظيف طاقات وقدرات الشباب في العديد من التخصصات والمجالات المختلفة، كما تلعب دوراً مهماً في دفع حركة الإنتاج من خلال زيادة صادرات الدولة والاعتماد على المنتجات والسلع المحلية. وتناسب المشاريع الصغيرة الأشخاص ذوي الدخل المحدود، إذ تبدأ برأس مال بسيط وعدد قليل من العمال، وتعمل على دفع اقتصاد الدول، والتخلص من البطالة وإتاحة فرص العمل للشباب.

كما تمتاز بأنها أداة تنموية فعالة تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وفي تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، سيما حين تعاني الدولة من شح الموارد الطبيعية، ويكون الاستثمار المتاح بالعنصر والطاقات الخلاقة؛ فهي تمتاز بكثافتها العالية في استخدام الأيدي العاملة مقارنة برأس المال المستثمر فيها وقدرتها العالية في مساهمتها بإجمالي القيمة المضافة، فضلاً عن انتشارها الواسع جغرافياً، الأمر الذي يجعلها تغطي مناطق واسعة من البلاد وتحتوي على أعداد كبيرة من السكان وهذا يؤكد دورها التتموي في الاقتصاد القومي (<https://portal.arid.my>).

إن المشاريع الصغيرة من أهم الآليات الفعالة في تنويع قاعدة المنتجات والصناعات وتوسيعها، وكذلك الخدمات التي تكوّن بدورها الهيكل الاقتصادي لمعظم دول العالم المتقدم؛ فهي تمثل إحدى حلقات التوازن في الهياكل الاقتصادية بسبب مرونتها وسرعة استجابتها لمتغيرات الأسواق المحلية والعالمية. وتساهم المشاريع الصغيرة في استخدام واستثمار المدخرات ورؤوس الأموال المحلية، وهي تلبي بذلك الطلب على تنشيط الاستثمار الإنتاجي والتصنيعي، حيث تتسم عادة بصغر حجم الاستثمارات مما يتيح لأكثر عدد ممكن من المستثمرين الإقدام على إقامتها، إضافة إلى انخفاض حجم الخسائر المالية وتوجيه الاستثمارات بشكل مباشر إلى عمليات الإنتاج فقط (<http://vb.elmstba.com>).

وتعد الشركات الصغيرة في اليمن الحل الأفضل للتغلب على البطالة والأزمات المادية التي يتعرض لها الشباب؛ ففي الوقت الذي تنتشر فيه البطالة وتغيب الوظائف الحكومية الدائمة، يميل الشباب اليمني للبحث عن بديل في مجال الاستثمار في المشاريع الصغيرة، ومن هنا حققت الكثير من المؤسسات الصغيرة في اليمن نجاحاً كبيراً، وانتشر الكثير منها في مختلف أنحاء المحافظات اليمنية، وعدت المشاريع الصغيرة في اليمن مجالاً جيداً للعمل والاستثمار فيه، فعوائده المالية جيدة خاصة فيما يتعلق بالصحة والتعليم أو الصناعات الحرفية التقليدية.

في ضوء ما سبق، تحاول الورقة الحالية التعرف على المشاريع الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع، ومدى مساهمة المرأة في هذه المشاريع.

### مفهوم المشاريع الصغيرة:

من اليسير وصف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لكن من العسير تعريفها تعريفاً مقبولاً على المستوى الدولي؛ بل وحتى الإقليمي، ويعزى هذا إلى الاختلاف في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية من دولة إلى أخرى، فضلاً عن تباين المعايير في تحديد الأسس التي يتم بموجبها تحديد شكل المشروع، ومنها البيانات الإحصائية التي تستخدم في تعريفها؛ إذ إن هناك نقصاً في هذه البيانات، ولذا فإن تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة سيظل متبايناً. غير أن المتخصصين يرون بوجود أسلوبين يمكن استخدامهما، الأول: يعتمد على الصفات النوعية التي توضح الفروق الأساسية بين الأحجام المختلفة للمشاريع، مثل نمط الإدارة والملكية والفنون الإنتاجية المتبعة. والثاني: بالأخذ بالمتغيرات الكمية مثل العمالة ورأس المال؛ ففي مصر مثلاً يقصد بالمنشأة الصغيرة كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو تجارياً أو خدمياً، ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يتجاوز مليون

جنيه، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً. ويقصد بالمنشأة متناهية الصغر كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً، يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه (<https://www.al-mstba.com/>) (showthread).

وتعرف المشاريع الصغيرة بأنها المنظمة التي «يديرها مالك واحد يكون متكفلاً بكامل مسؤولياتها ولا يتجاوز عدد عمالها الخمسين عاملاً» (نصر الله: 2005، 5).

وفي اليابان يعرف المشروع الصغير بأنه أي مشروع لا يقل عدد العاملين فيه عن ٣٠٠ عامل، وعن 100 عامل إذا كان في قطاع الخدمات. أما في تايوان فيعرف أنه أي مشروع رأس ماله لا يقل عن ٨٠ مليون دولار تايواني إذا كان المشروع في قطاع الصناعة أو الإنشاءات أو التعدين، أو أي مشروع إيراداته تقل عن ١٠٠ مليون تايواني (حرب: 2006م، 116). ويرى بعض الدارسين أنها «مصدر غير مكلف لخلق فرص عمل، وحاضنة للمهارات، بالإضافة إلى قدرتها على استغلال المدخرات البسيطة، وقدرة المرأة المشاركة على بها لمساعدتها على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (البحيصي: 2006م).

ويمكن أن نلاحظ اختلاف تعاريف المشاريع الصغيرة؛ ففي الدول العربية الرأس المال فيه بسيط على عكس الدول الأجنبية التي يكون رأس المال أكبر وعدد الأفراد أكثر، ويرجع ذلك للقدر المالية للبلد التي يقام بها هذه المشاريع باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية والمساهمة في حل مشكلتي الفقر والبطالة، ويمكن أن تستغل النساء والشباب في هذه المشاريع لمساعدتهم وفقاً للإمكانيات المتاحة.

### أولاً: أهمية المشاريع الصغيرة:

تحتل المؤسسات الصغيرة أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد القومي بصفة خاصة؛ لأنها تشكل أهم عناصر ومكونات النشاط الاقتصادي لكل دول العالم، فهي المحرك الأساس للتنمية والتطور الاقتصادي، وتوفر قاعدة صناعية وبنية تحتية واسعة وركيزة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بهذه المشاريع الصغيرة ما يلي:

- 1- انهيار الأوضاع المالية: سيما في الدول النامية، ومن ثم ضعف القدرات الاستثمارية وعدم قدرة المؤسسات الكبيرة على الاستمرار والبقاء.
- 2- التحولات الاقتصادية العالمية: التي جاءت ببرنامج التحويل الهيكلي مثل

الخصخصة التي قد تُعد السبب والعامل الأساس المؤدي إلى ضرورة تنمية تلك المؤسسات وتطويرها، وذلك في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص (<https://com.yba-yemen.com>).

وتوفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة كثيراً من السلع منخفضة الثمن التي قد تعمل على سد احتياجات المواطن من المنتجات والسلع التي قد تكون غير موجودة في الأسواق المحيطة بهم، وتخلق فرص عمل لكثير من الشباب والنساء، وتعمل على تقليل الضغط على الوظائف الحكومية، ويكثر الإبداع والابتكارات المختلفة في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ حيث يفتح الكثير من مجالات الاستثمار، التي تستغل جهود الشباب وخبراتهم في العمل بشكل ملحوظ. وهي تعمل أيضاً على دفع الحركة الإنتاجية في البلاد، وزيادة الصادرات، ورفع المستوى المعيشي والحضاري. وقد تساعد المشاريع الصغيرة في القضاء على فئة كبيرة من المتسولين في الشوارع وتمد لهم يد العون لبداية حياة عملية بدخل شهري مجزٍ (<https://mqaall.com>).

وتكتسب المشاريع الصغيرة أهميتها في الدول العربية من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائصها كلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط. ويمكن إيجاز أهم الظواهر الإيجابية التي تقترن بقطاع الأعمال الصغيرة فيما يلي:

- 1- تتميز هذه المشاريع بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها.
- 2- توفر هذه المشاريع سلعا وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود التي تسعى إلى الحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة).
- 3- تحافظ على الأعمال التراثية (حرفية/ يدوية) التي تمثل أهمية قصوى للاقتصاد؛ فتنمية هذه المشاريع الحرفية التقليدية الصغيرة يفتح الأبواب لتوظيف الشباب وبالذات النساء، وأيضاً يفتح أبواباً للتصدير بكميات كبيرة تدر دخلاً للاقتصاد القومي، ولذا يجب الحفاظ على هذه الصناعات التقليدية من الاندثار.
- 4- تساعد المشاريع الكبيرة في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع والصيانة وصناعة قطع الغيار وهو ما يمكن المشاريع الكبيرة من التركيز على الأنشطة الرئيسية وذلك يؤدي إلى تخفيض تكلفة التسويق.
- 5- يمكن أن تكون مصدراً للتجديد والابتكار، وتساهم في خلق كوادر إدارية وفنية يمكنها الانتقال للعمل في المشاريع الكبيرة.

6-تعد وعاءً للتكوين الرأسمالي من حيث امتصاصها للمدخرات الفائضة  
والعاطلة، فضلاً عن توفيرها فرصاً استثمارية لأصحاب المدخرات الصغيرة  
([https://www.php.showthread.com\\_mstba\\_al](https://www.php.showthread.com_mstba_al)).

### خصائص المؤسسات الصغيرة:

تتميز المشاريع الصغيرة بالعديد من المميزات، سواء كانت اقتصادية أو صناعية  
أو بيئية أو غيرها. ولعل من أبرز ما يميزها ويعطيها خاصية التميز كونها:

1. «ذات رأس مال قليل.
2. انخفاض نسبة المخاطرة.
3. لا تحتاج مكاناً كبيراً لإنشائها.
4. لا تحتاج إلى عدد كبير من الأيدي العاملة للعمل بها.
5. يستطيع أن يعمل بها الرجال والنساء.
6. لا تحتاج خبرة إدارية كبيرة.
7. تنظيمها سهل وليس صعباً» (مالكوم: ٢٠٠٩، ٦٧).

### أما خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمنها:

#### 1- مرونة الإدارة:

هذا يعني أن لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى  
الطابع غير الرسمي في التعامل مع العاملين والعملاء، وبساطة الهيكل التنظيمي،  
ومركزية القرارات، حيث لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات، والأمر  
في الأخير يرجع إلى خبرة صاحب المشروع. كما نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة  
والمتوسطة أكثر قدرة على تقبل التغيير وتبني سياسات جديدة، على العكس من  
المؤسسات الكبيرة التي يكثر فيها مراكز اتخاذ القرار، ورسمية العلاقات الوظيفية  
(يوسف: ٢٠٠٢، ٢٢).

#### 2- سهولة إنشائها:

فهي لا تتطلب أموالاً كبيرة لإنشائها وغالباً ما يكون محلياً، وهي تعتمد على  
مستلزمات إنتاجية محلية. كما أن استيرادها لا يتطلب في الكثير من الأحيان.  
وتستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل تناسب ظروفها المحلية، ونقصد بذلك  
أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة ولا مساحات كبيرة لإقامتها؛ بل تستغل



مساحات وتجهيزات بسيطة، مما يجعل تكاليفها منخفضة (<https://yba-yemen.com>). إضافة إلى أن متطلبات تكوينها عادة ما تتسم بالبساطة والوضوح والسهولة؛ إذ يكفي الحافز الفردي أو الجماعي أن يكون وراء قيام أعمال صغيرة تنطلق لاحقاً لتصبح مؤسسات متوسطة الحجم، وفي الغالب نجد أن هذا الأمر يعطي الإمكانية لقيام أشخاص عاديين أو أقارب أو أصدقاء بإنشاء هذه المؤسسات، حيث لا يحتاج الأمر إلى مزيد من الدراسات والوثائق (الغالبية: 2009 م، 27).

### 3- صغر الحجم:

وهو ما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، كما أن انخفاض حجم العمالة المطلوبة للتشغيل يؤدي إلى تحقيق روح الفريق (شلابي: 2010، 267).

### 4- التجديد:

إن الغاية الأساسية لأي مؤسسة مهما كان شكلها أو حجمها هي تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها؛ وهذا ما يتطلب منها الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ولا يمكن لأي مؤسسة الاستمرار لفترة طويلة إلا إذا واكبت التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، من خلال التجديد والابتكار لمواجهة ظهور ما يسمى بالبدائل الجديدة للمنتوج الناتجة عن نهاية دورة حياته. وتعد هذه المؤسسات المصدر الرئيس للأفكار الجديدة والاختراعات، وهذا ما يمكن ملاحظته؛ ففي كثير من الأحيان نجد أن أهم براءات الاختراع في العالم تعود إلى أفراد يعملون في مؤسسات صغيرة، وهذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم (يوسف: 2002، 29).

### 5- المساهمة في الارتقاء بمستوى المعيشة وارتفاع معدلات الادخار:

تعزز المشاريع الصغيرة دخول الأفراد، ومن ثم تتزايد معدلات ادخارهم واستثمارهم بناء على زيادة السيولة الناتجة عن ربحية المشاريع حيث يتم تحويل جزء من هذه الربحية لإنتاج الاستثمار بالمشاريع الصغيرة ومتابعتها، ويقوم أصحاب هذه المشاريع بادخار الجزء الفائض منها. إن المشاريع الصغيرة أبدت فرقاً كبيراً في معدلات ادخار الأفراد وهذا بدوره أدى إلى تزايد معدلات الرفاهية الاجتماعية.

### 6- خلق المواهب الإبداعية:

إن إعطاء الشخص فرصة العمل والإنجاز يولد لديه الرغبة في الإبداع والابتكار،



وهذا ما تقوم به المشاريع الصغيرة من حيث حرية الفكرة وقلّة التكلفة وسهولة البدء بالمشروع، مما يساعد في خلق الأفكار المتجددة والجديدة، بعيداً عن الأفكار القديمة والاستهلاكية التي كانت تقوم على مبدأ تكرار ما هو موجود ونجح لتقليل فرصة المخاطرة والفشل، حيث تنصب الأفكار الجديدة بما يخدم مصلحة الدول وحاجاتها ومتطلباتها مع ما يتوفر فيها من إمكانيات مختلفة، سواء كانت مادية أو بشرية أو غيرها؛ فالمشاريع الصغيرة هي أكثر ما يبرز به الإبداع، سيما أن الكل لديه فكرة ما، ومن الممكن أن تكون هذه هي الفكرة المبدعة، «ففي اليابان ٢٥٪ من الابتكارات التقنية تولدت من مشاريع صغيرة» (الغانم: (manal8.com/m//).

### أنواع المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

#### 1- المشاريع الإنتاجية:

ويكون أساسها التحويل، أي تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط، أي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة، والقيمة المضافة تعبر زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن المدخلات (عناصر الإنتاج)، ويكون هناك تماثل في الإنتاج، والتماثل بمعنى تطابق كل مواصفات الوحدات المنتجة (خضر: 2005، 6).

#### 2- المشاريع الخدمية:

وهي المشاريع التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها، مثل خدمات المواصلات والسياحة والإصلاح والتنظيف، وغير ذلك من الخدمات الكثيرة التي يمكن أن تلبها هذه المشاريع بالتوافق مع الطلب عليها.

#### 3- المشاريع التجارية:

أساسها شراء سلعة ما أو عدة سلع مختلفة وبيعها وتوزيعها، من أجل إعادة استثمار الربح (الفرق بين سعر الشراء والبيع)، وهي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها أو تغليفها ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة. وهنا نشير إلى "أن المشاريع الخدمية هي بطبيعتها تجارية، وإن كانت تجارة خدمات لا تجارة سلع" (الحناوي: 2001م، 58).

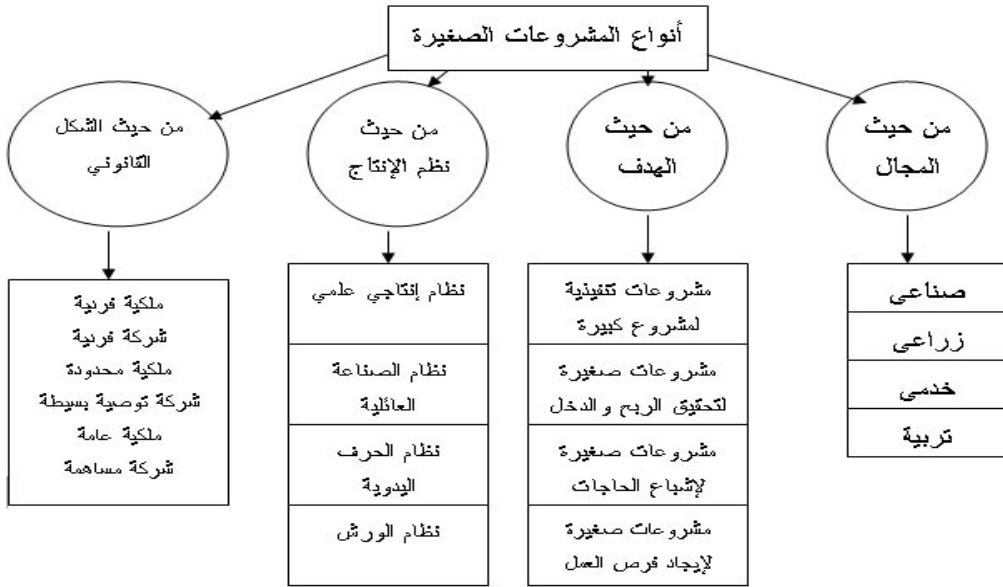
### أنواع المشاريع الصغيرة في اليمن:

حققت الكثير من المؤسسات الصغيرة في اليمن نجاحاً كبيراً، ومن أبرز المشاريع الناجحة:

- 1- محلات الصرافة؛ حيث شهدت طفرة في اليمن بشكل غير معتاد للغاية، والصرافون هم الأفضل تقريباً في مجال الاستثمار في اليمن. ومن أهم العوامل التي ساهمت في ازدهار الصرافة في اليمن، أن سعر الصرف يتذبذب يومياً، إذ يتغير عدة مرات في اليوم.
- 2- المؤسسات التعليمية الخاصة، وقد عرفت المدارس الخاصة في اليمن إقبالاً متصاعداً؛ حيث تم فتح الكثير من المدارس في اليمن في جميع المناطق، وارتفعت حقوق التسجيل للطلاب في المدارس الخاصة، وحتى الآن هناك أكثر من ٥٠٠ مدرسة خاصة في محافظة صنعاء بمفردها، وبلغ عدد الجامعات ومعاهد التعليم الخاص أكثر من ٥٠ جامعة وكلية خاصة في صنعاء، بخلاف المعاهد. وتعد الجامعات الخاصة من أنجح المشاريع، وتحقق جميع الجامعات الخاصة اليوم دخلاً استثنائياً وثروة ملحوظة. ومن العوامل التي ساهمت في نمو الاستثمار في الجامعات في اليمن قلة عدد الجامعات الحكومية لا يتجاوز ١٠ اليمن مقارنة بالجامعات الخاصة؛ لأن عدد الجامعات الحكومية لا يتجاوز ١٠ جامعات مقابل أكثر من ٥٠ جامعة خاصة بحسب بوابة وزارة التعليم العالي.
- 3- يعد الاستثمار في القطاع الصحي من أفضل الاستثمارات، ويرجع السبب إلى ضعف أداء القطاع الصحي في اليمن، سيما قطاع الصحة العامة، لذلك يعتمد المرضى بشكل كبير على المستشفيات الخاصة، وهو ما يتجلى في اكتظاظ المستشفيات الخاصة مع ارتفاع إيجارات الغرف.
- 4- محلات الإكسسوارات وقطع الزينة التي شهدت توسعاً كبيراً، حيث تم افتتاح أكثر من ١٠ متاجر في شارع واحد في صنعاء، والسبب في ذلك ارتفاع سعر الذهب بسبب ارتفاع الدولار وانخفاض قيمة الريال اليمني، وتعد متاجر الإكسسوارات النسائية أو الملحقات المتعلقة بالهواتف من أنجح المشاريع في السوق المحلي اليمني.
- 5- شبكات النت اللاسلكية (الواي فاي)؛ فقد أصبح الاستثمار فيها ونشر الإنترنت من أكثر الطرق فعالية للاستثمار في أجزاء كثيرة من اليمن.
- 6- المتاجرة بالعقارات ببيعاً وشراءً، والقاعدة أن البلدان التي تندلع فيها الصراعات والنزاعات المسلحة تنخفض الاستثمارات العقارية ما عدا اليمن، فعلى الرغم من الصراع المستمر منذ أكثر من ٥ سنوات فقد زاد الاستثمار في العقارات على نطاق واسع أكثر من ذي قبل، لذلك يعد الاستثمار في العقارات من أنجح المشاريع.
- 7- محطات تصفية المياه، إذ تعد تحلية المياه من المشاريع الواسعة الانتشار والناجحة في اليمن.
- 8- شركات الأدوية والصيدليات، وقد تطورت شركات الأدوية كثيراً مما ساهم

في نمو الاستثمارات في الأدوية. ونظرًا للأوضاع المعيشية السيئة في اليمن، حيث يتجاوز عدد الصيدليات في بعض المناطق عدد محلات البقالة. وقد ازدهر نشاط الصيدلة بسبب كثرة شركات الأدوية وتوفر العلاجات والأدوية بمختلف الأصناف ومن شركات متعددة (https://tजारatuna.com).

وتمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كثير من الشباب في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية؛ فهي مجال جيد للعمل والاستثمار فيه، ومن ثم زيادة نصيب دخل الفرد وهذا ينعكس على زيادة رفاهيته.



شكل رقم(1): يمثل أنواع المشاريع الصغيرة وفق المجال والهدف والشكل القانوني ونظام الإنتاج

المصدر: (نموذج برنامج كنانة للأعمال الصغيرة).

## المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة

### 1- من الناحية التنظيمية:

إن هذه المشاريع ترتبط بجهات مختلفة كالوزارات المعنية مثل وزارة الصناعة والتجارة، والاتحادات كالاتحاد العام للحرفيين، والغرف الزراعية والصناعية والتجارية

والجمعيات التعاونية للحرفيين والبلديات، مع غياب العلاقة التنظيمية المباشرة بين تلك الجهات المتعددة لتكوين رؤية شاملة حول مصير هذه المشاريع.

### 2- من الناحية القانونية:

إن التشريعات والقوانين المنظمة لهذه المشاريع لا زالت في وضع لا يسمح القول إنها وسيلة تحفيز لنشاط هذه المشاريع خاصة تلك التي وُضعت منذ فترة طويلة.

### 3- من الناحية التسويقية:

يؤدي التباين الشديد في أسعار المواد الأولية، كالارتفاع المفاجئ في أسعارها بسبب عوامل السوق، إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم عدم القدرة على المنافسة السعرية، وتعدد الوسطاء التجاريين والمنافسة الشديدة من الشركات الكبرى، وضعف القدرة التنافسية لهذه المشاريع -لا سيما عندما تعمل بشكل فردي كما هو واقع الحال-، وضعف القدرة الرأسمالية اللازمة للترويج، والمشاركة في معارض ومهرجانات التسوق الداخلية والخارجية، ومحاولة الدخول إلى أسواق جديدة.

### 4- من الناحية المالية:

ثمة كثير من الإشكالات في العلاقة بين البنوك والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فيما يتعلق بالضمانات، وفترات السداد، والإجراءات البيروقراطية، وغياب الخدمة التمويلية التي تلبي احتياجات قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الآخذ في النمو (عبد الباقي: د.ت)

إضافة إلى ما سبق فإن هناك معوقات أخرى منها:

- عدم توفر المقومات الكافية للبنية الأساسية اللازمة لدعم المنشآت الصغيرة وتنميتها.
- المعوقات الإدارية والإجرائية، التي تتمثل في ضعف الخبرات الإدارية.
- ضعف المساعدات الفنية المقدمة للمنشآت الصغيرة، خاصة في مجالات اكتساب مهارات ومقومات العمل لأصحاب هذه المنشآت أو للعاملين بها.
- ضعف البيانات المتوفرة عن المنشآت الصغيرة وعن الأسواق التي تتعامل معها.
- محدودية مجالات البحث العلمي المطبقة حتى الآن لدعم وتنمية دور المنشآت (الحسين: 2012).

- بيئة الاستثمار وتعدد الهيئات والمؤسسات التي تعنى بالمشاريع الصغيرة.
- تعدد التشريعات والإجراءات والمفاهيم.
- افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المشروع الصغير (رمانة: 2012).

### دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تبعاً على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أن من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث، كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية.

وتساعد التنمية الاقتصادية في تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل (إبراهيم: ٢٠٠٠).

وبصفة عامة يمكن القول إنها العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة (الأسرج: 2006).

تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة، كما أنها تمثل المستوعب الأساسي للعمالة وتساهم بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو (90%) من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتوفر ما بين (٤٠%-80%) من إجمالي فرص العمل وتوظف من (50%-60%) من القوى العاملة في العالم. وتساهم هذه المشاريع بحوالي (46%) من الناتج المحلي العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنحو (85%) و(51%) من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب» (نصر الله؛ والصوراني: ٢٠٠٥).

إن المشاريع الصغيرة كأي مشاريع أخرى، في النهاية، لا بد أن تُقام لمنفعة أو لربحية معينة لأصحابها أو للدولة، وإلا لما كان لها وجود أو قيمة. وتختلف نسبة مساهمة هذه المشاريع للدول وفقاً لطبيعتها ونوعها والخدمة أو الصناعة المنتجة منها. ومهما

اختلف مقدار ما تقدمه هذه المشاريع فهي تقدم إضافة للناتج القومي للدولة، إذ إن الدول التي تتوفر بها آليات منظمة للمشاريع الصغيرة ساهمت في إيجاد زيادة ملحوظة بالناتج القومي والمحلي؛ ففي "الجزائر تساهم المشاريع الصغيرة وحدها بـ 77% من الناتج القومي، كما تساهم هذه المشاريع الصغيرة في تونس بـ 65%، وفي السعودية بـ 25%، وبـ 96% في اليمن (كنجو: 2007م)، وهي تضيف أرقاماً مميزة للدول الأوروبية والولايات المتحدة، حيث مثلت «85% من الناتج القومي الأميركي من إنتاج المشاريع الصغيرة، ومثلت المشاريع الصغيرة 51% من الناتج القومي البريطاني (الزيات: 2010، 97).

ويعد تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك بوصفها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى؛ فكان لا بد من توفير الدعم بمختلف أشكاله لهذه القطاعات الحيوية نظراً لأهميتها، وحتى تتخلص من أهم العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة (<https://com.yba-yemen/>).

تعاني الدول النامية من مشكلة البطالة بصفة عامة لقلة المتاح من فرص العمل وتزايد أعداد الخريجين كل عام، بالإضافة إلى تحرير الاقتصاد القومي وسيادة المنافسة، وتخلى الدولة عن سياسة تشغيل الخريجين وتحول القطاع العام إلى قطاع خاص مما يفرض على المجتمع البحث عن كل إمكانيات متاحة لخلق فرص عمل جديدة، وتعد المشاريع الصغيرة أحد الروافد الهامة والمغذية في التنمية، لأنها تهدف إلى توفير البنية الأساسية لتطوير القطاعات الاقتصادية كافة ونموها من خلال:

- نشر هذه المشاريع في معظم.
- الأخذ بمبدأ البناء ثم النجاح والنمو.
- الاهتمام بالجودة في كل المجالات الإدارية والإنتاجية.
- الابتكار والتجديد المستمر.

وتعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة إحدى التوجهات التي تعتمدها الدولة في تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية والاجتماعية لأنها تؤثر على المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الادخار والإنفاق والاستثمار والحد من مستوى الفقر؛ حيث تساهم هذه المشاريع في القضاء على البطالة ورفع مستوى التوظيف بسبب قدرتها على تشغيل القوى العاملة وتوفير فرص عمل لإعداد كبيرة من أفراد المجتمع.

وتعاني المشاريع الصغيرة من الآتي:

- ارتفاع أجور أصحاب الخبرة والمهارة، وقيام صاحب المشروع أو المدير بعدد كبير من الوظائف بمفرده.
- تمسك العمال ورغبتهم القوية في العمل في المنظمات الحكومية أو مشاريع قطاع الأعمال العام لتوافر الاستقرار الوظيفي.
- رغبة الشباب في العمل داخل المكاتب، فكثيرون لا يفضلون العمل الميداني.
- وجود التمويل من أهم الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة، فضلاً عن الارتفاع النسبي لمعدلات الفائدة للقروض الموجهة (السيبي: 2013م، 58).

وترى الباحثة - في ظل التغيرات والتحول الاقتصادي العالمية، وتفشي الفقر في المجتمعات وخاصة مجتمعات العالم الثالث- أن إنشاء المشاريع الصغيرة وسيلة ناجحة لتوليد الدخل للعاملين فيها، وتفتح الكثير من مجالات الاستثمار التي تستغل جهود الشباب بسبب دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع أفراد المجتمع.

#### مساهمة المرأة في المشاريع الصغيرة:

تعد المرأة عنصراً فاعلاً في المجتمع، وعاملاً مؤثراً في حركته وتنميته؛ فالمرأة إلى جانب مهمتها الرئيسية أمّاً وربة منزل، فإن لديها القدرة الفاعلة والطاقة الكامنة بأن تسهم في دفع عجلة التنمية في كثير من المواقف إحساساً منها بالمسؤولية تجاه المجتمع، ولا سيما في مجال ترشيد الاستهلاك والادخار، وهذا يتطلب دعم المرأة مادياً وإدارياً، وأن تمنح حرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية التي تعود عليها بالنفع المادي والمعنوي ويسهم في تنمية المجتمع (حمودة: 2001، 256). غير أن مجالات عمل المرأة محدودة جداً بالنسبة لمجالات عمل الرجل، خاصة في العالم العربي، وذلك بناء على طبيعة المرأة وخصوصيتها وارتباطها بأعمالها الأسرية والمنزلية، فقد وفرت المشاريع الصغيرة بيئة مناسبة ومنتاسبة مع المرأة، بحيث يمكنها من المشاركة الاقتصادية، وأن تكون عضوة فعالة في تطور الدول، بالإضافة إلى كونها امرأة في منزلها مسؤولة عن شؤون أسرتها، إذ من الممكن لأي امرأة أن تنشئ مشروعاً من منزلها، دون الحاجة لميزانية عالية لإقامته أو لموقع تشغيل (السيبي: 2013، 69).



فتحت المشاريع الصغيرة مجالاً جديداً، وخلقّت فرص عمل جديدة للشباب لم تكن موجودة من قبل، لا سيما عندما ظهرت موجة شح الوظائف. ومع تزايد الكساد عالمياً وارتفاع معدلات التضخم وعدم كفاية الوظيفة العامة في خلق التشغيل الكامل للمواطنين، ظهرت المشاريع الصغيرة منقداً للشباب من الوضع الاقتصادي المسيطر؛ فقد توفرت ٥٣,٧ مليون وظيفة جديدة في الولايات المتحدة الأميركية وحدها خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، وفي كندا أشغلت ٨٪ من فرص العمالة، و87% في الهند، و88% في إندونيسيا» (الزيات: 2010، 65).

إن تأسيس المرأة لمشروعها الخاص يمنحها فرصة كبيرة لممارسة التزاماتها وواجباتها بوصفها فرداً فعالاً في العائلة أو أمّاً وربة بيت، من خلال زيادة مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية بالعمل في الأوقات التي تتناسبها وفي الأماكن التي تستطيع الوجود فيها -سواء في المنزل الذي تعيش فيه أو المنطقة التي تقطن بها-، مما يوفر دخلاً مفيداً للأسرة والمجتمع. وأهم أثر أو دور للأعمال الصغيرة هو تشجيع التوظيف الذاتي والمساهمة في توظيف المرأة وإدخالها في العديد من الأنشطة التي تتناسب مع عملها، كالعمل في الخياطة، والزراعة، والحرف اليدوية... إلخ. كما ساعدت المرأة على البدء بمشاريع صغيرة تشرف عليها ذاتياً، وتتميز من خلالها دون أن تتحمل أعباء مالية كبيرة، مما جعلها الشريك الجديد في التنمية الاقتصادية. (صالح؛ ومحمد، ٢٠٠٨).

إن مجال العمل النسائي ضيقٌ جداً بناءً على ما تفرضه خصوصية المرأة، لا سيما أن أغلب أفراد المجتمع لا يسمحون لنسائهم بالعمل ضمن وظائف مختلفة -عدا بعض الأعمال كالوظائف التي في التخصصات الصحية والتعليمية -، مما يجعل فرص حصول المرأة على وظيفة مناسبة قليل جداً، ولا توجد لهنّ سوى بعض الوظائف ببعض القطاعات الحكومية والخاصة. هذا بالإضافة إلى كون السيدة ليست موظفة فقط بل أمّاً أيضاً وربة منزل، مما يجعل من الصعب على العديد منهن الجمع بين العمل بكل هذه الوظائف معاً، ويجعلها بحاجة في بعض الأحيان لوظائف ذات دوام جزئي أو وظيفة تؤديها من المنزل، وهذا النوع من الوظائف يعد نادراً جداً، وإن وجد فإنه غالباً ما يخلو من الأنظمة والقوانين التي تحمي حقوق الموظف وواجباته وما يكفل له الأمن والالتزام الوظيفي خاصة (السبيعي: ٢٠١٣، ٦٩).

### التوصيات:

- رفع الوعي بأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية.
- الاهتمام بعمل المرأة وفتح مجالات جديدة لها.
- توفير جهات خاصة بدعم المشاريع الصغيرة النسائية مادياً.
- وضع نظام للإقراض النسائي بما يتوافق مع طبيعة المرأة وقدراتها.
- إنشاء مجموعة من الحاضنات النموذجية لرعاية المشاريع المبتكرة.
- تشجيع البنوك على تمويل المشاريع الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية كالإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشاريع.
- تدريب أصحاب المشاريع الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشاريع والتوسع في مراكز التدريب.
- تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المشاريع الصغيرة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل البلاد وخارجها.
- إشراك الشباب في قيادة وإدارة المشاريع الصغيرة، مما يؤدي إلى تدريبهم على الإدارة وزيادة خبراتهم ورفع إنتاجيتهم.
- العمل على تغيير القيم والاتجاهات بالتخلي عن الوظيفة الحكومية والإقبال على العمل الحر.
- التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالمشاريع الصغيرة.
- توفير التدريب للكوادر العاملة في هذه المشاريع والتوسع في مراكز التدريب.

### المراجع:

- 1- السبيعي، نهاد عمر (2013): دور المشاريع النسائية الصغيرة في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه منشورة في إدارة الموارد البشرية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد.
- 2- الحسين، نايف (2012): المنشآت المتوسطة والصغيرة: إدارتها وأساليب تنميتها، مجلة التنمية الإدارية، العدد (106)، معهد الإدارة العامة.
- 3- رمانة، ماهر (2012): المخاطر والمشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة، المنتدى العربي، إدارة الموارد البشرية.
- 4- شلابي، عمار (2010): "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، العدد (5).
- 5- حمودة، مسعد (2010): التنمية والمجتمع مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- 6- الزيات، ممدوح (2010): دور المشاريع الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في الأردن، دراسة مقدمة إلى كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.
- 7- الغالبي، طاهر محسن منصور (2009): إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، دار وائل للنشر، ط (1).
- 8- مالكوم، شاوف؛ وآخرون (2009): إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تبدل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة، ترجمة/ عبد الباري طارق وآخرون، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط (1).
- 9- النجار، فايز جمعة صالح؛ والعلي، عبد الستار محمد (2008): الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد، الأردن، ط (1).
- 10- حرب، بيان (2006): دور المشاريع المتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية «التجربة السورية»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (22)، العدد (2).
- 11- البحصي، عصام محمد (2006): نحو أساليب حديثة في تمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة، دراسة استطلاعية لأصحاب المشاريع الصغيرة في قطاع غزة، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، فبراير.
- 12- الأسرج، حسين عبد المطلب (2006): مستقبل المشاريع الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (229)، القاهرة، مطابع مؤسسة الأهرام.
- 13- خضر، حسان (2005): تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، العدد (9)، المعهد العربي للتخطيط، مطبعة الفكر، مصر.
- 14- نصر الله، عبد الفتاح أحمد؛ والصوراني، غازي (2005): المشاريع الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية، غزة، فلسطين، يونيو، الكتاب الخامس.
- 15- يوسف، توفيق عبد الرحيم (2002): "إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط (1).
- 16- الحناوي، حمدي (2001): تنظيم المشاريع الصغيرة، مطبعة الفكر، مصر.
- 17- إبراهيم، نعمة الله نجيب (2000): أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 18- عبد الباقي، صابر أحمد (د.ت): المشاريع الصغيرة وأثرها على التنمية، كلية الآداب جامعة المنيا.

المواقع الإلكترونية:

1-الغانم، منال: المشاريع المنزلية، ملف المشاريع الصغيرة للأسر المنتجة:

([http://manal8.com/m/?page\\_\\_id=684](http://manal8.com/m/?page__id=684)).

2-المشاريع الصغيرة وأثرها على التنمية: ([https://www.al-mstba.com/show-](https://www.al-mstba.com/show-thread.php?p?t=207543)  
([thread.php p?t=207543](https://www.al-mstba.com/show-thread.php?p?t=207543)

3-دور مشاريع الأعمال الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة:

([https://portal.arid.my/ar\\_LY/Posts/Details/9ecb80df-824c-408faceab-](https://portal.arid.my/ar_LY/Posts/Details/9ecb80df-824c-408faceab-ccaf1d64dfe)  
([ccaf1d64dfe](https://portal.arid.my/ar_LY/Posts/Details/9ecb80df-824c-408faceab-ccaf1d64dfe)

4-المشاريع الصغيرة وأثرها على التنمية:

(<https://www.al-mstba.com/showthread.php?t=207543>).

5- ([http://html.t207543/com\\_elmstba\\_vb/](http://html.t207543/com_elmstba_vb/))

6- (<https://com.yba-yemen/>)

7- (<https://com.mqaall/>)

8- (<https://com.tijaratuna/>)

9- ([http://html.t207543/com\\_elmstba\\_vb/](http://html.t207543/com_elmstba_vb/))

